فيصل التبيني
عضو مجلس نواب الشعب

مجلس نواب الشعب
الواردات
05 جوان 2018

باردو في 24 ماي 2018

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع : سؤال كتابي لوزير المالية على معنى الفصل 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب بخصوص تكلفة التقارير المعدة من قبل المنظمات الدولية لفائدة الدولة التونسية

سيدي،

لا يخفى عليكم التقارير الكثيرة التي تم اعدادها بطلب من الدولة التونسية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي وبعض مكاتب الدراسات الاجنبية بخصوص المنظومة الجبائية والمالية العمومية ومنظومة الحوكمة ووتنافسية الاقتصاد التونسي وغير ذلك من المواضيع.

في هذا الاطار، ارجو منكم مدي بالمعطيات التالية :

1/ كيفية التعاقد بخصوص المهمات وكذلك كيفية ضبط تكلفة كل مهمة وكيفية تمويلها وتاكيد او نفي فرض مكاتب معينة من قبل المانحين.

2/ تكلفة المهمات المجراة من قبل صندوق النقد الدولي وبالاخص تلك المتعلقة بتقييم المنظومة الجبائية التي تمخض عنها تقرير في موفى 2012 والمهمة المتعلقة بتعصير الادارة الجبائية وادارة الديوانة التي تمخض عنها تقرير في بداية سنة 2013 وكذلك التقرير المتعلق بتقييم الشفافية في مجال المالية العمومية المتعلق بالمهمة المجراة خلال سنة 2015.

3/ تكلفة المهمات التي اجرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وبالاخص تلك المتعلقة بتقييم منظومة الحوكمة التي اجريت في سنة 2013.

4/ كيفية اختيار الخبراء المكلفين بانجاز تلك المهمات وكيفية التاكد من خبرتهم، علما انه تاكد لدينا ان عددا من التقارير يتم نقلها من التقارير المنجزة لفائدة بعض البلدان الافريقية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، يشير احد التقارير الى المجلة العامة للضريبة CGI عوض الاشارة الى مجلة الضريبة على دخل الاشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات.

5/ جدوى التقارير المتمخضة عن مختلف المهمات وبالاخص المتعلقة بمنظومة المالية العمومية.

6/ اسباب عدم وضع كل التقارير المجراة من قبل المنظمات الدولية ومكاتب الدراسات الاجنبية والمحلية ونشرها على ذمة العموم من خلال المواقع الالكترونية للحكومة وكذلك اسباب اعتبارها في بعض الاحيان سرية في خرق صارخ لاحكام القانون عدد 22 لسنة 2016 المتعلق بحق النفاذ للوثائق الادارية.

7/ مدي بنسخة من التقارير المتعلقة بالمنظومة الجبائية ومنظومة المالية العمومية ومنظومة الحوكمة والتي تم اعدادها ابتداء من سنة 2011 من قبل مختلف المنظمات الدولية ومكاتتب الدراسات.

في انتظار ردكم، تقبلوا، سيدي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام.

فيصل التبيني

الجمهورية التونسية

وزارة المالية

مجلس نواب الشعب
الواردات
2018 ديسمبر 28
وزارة الإدارة ك ع 1231

٩٥٥

2018 نوفمبر 28

من وزير المالية
إلى
السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع :جواب وزارة المالية على سؤال كتابي صادر عن السيد النائب فيصل التبيني.
المرجـــع: سؤال السيد النائب فيصل التبيني بتاريخ 5 جوان 2018.

وبعد، تبعا للسؤال الكتابي الموجه إلينا من السيد فيصل التبيني، نائب بمجلس نواب الشعب، على معنى الفصل 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب والمتعلق بتكلفة التقارير المعدة من قبل المنظمات الدولية لفائدة الدولة التونسية، أتشرف بموافاتكم بجواب وزارة المالية عليه:

1- عن الفرعين الأول والثاني من السؤال والمتعلقين بكيفية التعاقد بخصوص المهمات المجراة من قبل المنظمات الدولية لفائدة الدولة التونسية وتكلفة المهمات المجراة من قبل صندوق النقد الدولي وبالأخص تلك المتعلقة بتقييم المنظومة الجبائية وتعصير إدارتي الجباية والديوانة وتقييم الشفافية في مجال المالية العمومية:

إن جميع المهمات التي قامت بها بعثات المساعدة الفنية المعيّنة من قبل صندوق النقد الدولي كانت بطلب من السلطات التونسية وتهدف إلى دعم مجهودات وزارة المالية الرامية خاصة إلى تعصير الإدارة الجبائية والإدارة العامة للدّيوانة ولا تتكفل البلاد التونسية بالمصاريف المتعلقة بهذه المهمات.

2- عن الفرع الثالث من السؤال والمتعلق بتكلفة المهمات التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية وبالأخص تلك المتعلقة بتقييم منظومة الحوكمة التي أجريت في سنة 2013:

لم تتكفل السلطات التونسية بالمصاريف المتعلقة بالمهمات المنجزة من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE إلى حدود شهر جويلية 2014، وبالنسبة للمهمات التي أنجزتها هذه المنظمة بداية من شهر سبتمبر 2014 فقد كانت مدرجة ضمن مشروع "تطوير تعبئة الموارد المحليّة من خلال إرساء منظومة جبائيّة ناجعة وتعاون دولي وشفافية جبائية محسنة بتونس" الممول من قبل الصندوق الانتقالي لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمقتضى اتفاقية هبة ممضاة بين البلاد التونسية والبنك الإفريقي للتنمية بتاريخ 05 جوان 2014 وطبقا لبنود هذه الاتفاقية تقسم الهبة بين البلاد التونسية والمنظمة المذكورة أعلاه بنسب متفاوتة ويتم التصرف فيها طبقا للإجراءات المعمول بها لدى البنك الإفريقي للتنمية والإجراءات الإدارية المعمول بها بالبلاد التونسية وتخضع لرقابة مسبقة (من قبل البنك الافريقي للتنمية) ورقابة لاحقة (من قبل هيئة الرقابة العامة للمالية).

3- عن الفرع الرابع من السؤال والمتعلق بكيفية إختيار الخبراء المكلفين بإنجاز المهمات وكيفية التأكد من خبرتهم:

بالنسبة لخبراء صندوق النقد الدولي يتم اختيارهم وتعيينهم من قبل إدارة الصندوق حسب طبيعة المهمة موضوع طلب المساعدة الفنية وأهدافها المرجوة ونفس الشيء بالنسبة للمهمات المجراة من قبل منظمة التعاون التنمية الاقتصادية التي تتولى اختيار خبرائها وتعيينهم حسب طبيعة المحاور المنصوص عليها بمشروع "تطوير تعبئة الموارد المحليّة من خلال إرساء منظومة جبائيّة ناجعة وتعاون دولي وشفافية جبائية محسنة بتونس".

4- عن الفرع الخامس من السؤال والمتعلق بجدوى التقارير المتمخّضة عن مختلف المهمات:

كل مهمة تتوّج بتقرير مفصل يحوصل نقاط الضعف التي تم تشخيصها والتوصيات المقترحة لتلافيها على مستوى التنظيم أو تغيير النصوص التشريعية عند الإقتضاء.

والســـــلام

وزيـــر المـالـيـــة

محمّد رضـا شلغـــوم